كان للنكبة الفلسطينية ولنشوء دولة إسرائيل آثار بالغة الأهمية وإن تكن متناقضة بالنسبة للبنان. اقتصادياً، كان قطاع الخدمات المستفيد الأكبر من المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل. أخذت بيروت دور حيفا بما هي مرفأ الداخل العربي ومركز الاتصالات بين أوروبا وآسيا وبعض أجزاء أفريقيا[٦]. في المقابل، تلقت الصناعة اللبنانية ضربة قوية، بإقفال السوق الفلسطينية في وجهها، إذ كانت قيمة مصدراتها إلى فلسطين تفوق مصدراتها إلى فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة مجتمعة. كذلك انهارت اقتصاديات المناطق اللبنانية المجاورة لفلسطين، التي تصدّر منتجاتها إلى السوق الفلسطينية (جلود مدابغ مشغرة، فخار راشيا، صناعة الأحذية في بنت جبيل، إلخ.) نجم عن الانهيار أول موجة هجرة كثيفة لأبناء الجنوب والبقاع باتجاه بيروت وعبر البحار (أفريقيا والولايات المتحدة خصوصاً).

نزح إلى لبنان عدد كبير من أبناء الطبقتين الثرية والمتوسطة من الفلسطينيين حاملين من رؤوس الأموال ما لا يقل عن ٥٠ مليون ليرة فلسطينية. لكن نزح في مقابلهم نحو ١٢٠,٠٠٠ فلسطيني من أبناء الجليل، رأت فيهم الحكومة اللبنانية عبئاً اقتصادياً لا قبل للبلد في تحمّله. فقامت بجملة محاولات للإلقاء بهم عبر الحدود إلى سورية، في العبدة شمالاً والمنصنع شرقاً. ردّتهم السلطات السورية، وما لبث اللاجئون الفلسطينيون أن استقروا، بناء على طلب أوساط رجال الأعمال، في مخيمات قريبة من بساتين الحمضيات على الساحل ومن ضواحي بيروت الصناعية.